# مقدمـــة

بعد الانفتاح السياسي والاقتصادي لسنة 1989 في الجزائر، وانتهاج سياسة التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق، لم تعد الدولة هي المنتجة والمستغلة والمنظمة والضابطة للنشاط الاقتصادي، بل تم تحرير الحقل الاقتصادي، **وأصبحت أحد الناشطين فيه. كذلك** في مجال الحريات العامة، تم فتح المجال السياسي والاجتماعي لناشطين جدد (التعددية: النقابية، السياسية، حرية الصحافة...).

**فرض هذا التحول** نقل بعض الصلاحيات من الإدارة التقليدية التابعة للسلطة التنفيذية إلى هيئات جديدة مستقلة ومحايدة، تدعى السلطات الإدارية المستقلة.

ظهر هذا النوع من الإدارة المتخصصة أول الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية ثم بدأت تظهر في فرنسا ابتداء من سنوات السبعينيات وتضاعفت فيما بعد. بدأ يظهر هذا النوع من السلطات في الجزائر منذ سنة 1990 بإنشاء أول سلطة مستقلة للضبط وهي المجلس الأعلى للإعلام، ثم تضاعف وجودها في المجال الاقتصادي والحقوق الحريات.

لا تندرج هذه السلطات ضمن أي فئة من فئات الهيئات الإدارية الموجودة، التي تتمحور حول الإدارة المركزية للدولة (القائمة في إطار السلطة التنفيذية)، ولا ضمن الجهاز القضائي، كما لا تعتبر هيئات استشارية.

أوكلت لها مهمة الضبط في ثلاثة ميادين رئيسية، هي: الحقوق والحريات، العلاقة بين المواطنين والإدارة، والمجال الاقتصادي خاصة.